

# تخوفات مشروعة من وجود «غير مصريين» في إدارة القناة

## حقيقة صندوق هيئة قناة السويس الجديد



حاله من القلق انتابت قطاعات من الشعب المصري مؤخراً ، بعد الإعلان عن إنشاء صندوق هيئة قناة السويس الجديد والذي أكدت الحكومة أنه يستهدف زيادة قدرة الهيئة على المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة لترفق قناة السويس وتطويره من خلال الاستغلال الأمثل لأمواله ، «المشهد» استقصت آراء خبراء اقتصاد وسياسيين لمعرفة حقيقة هذه التخوفات.

## تطوير القناة وتنميتها وطرح نسبة منها في البورصة أمر مقبول لكن برأسمال مصرى وسواعد مصرية

عن ضمير الأمة، ويبدل أعضاءه قسارى جهدهم من أجل تدقيق مشروعات القوانين لضمان تحقيقها مصلحة الوطن والمواطن. مشيراً أن المصريين حفرنا قناة السويس بأيديهم ودمائهم، وأن جزءاً من تاريخ مصر مرتبط بالقناة في تميمها وعبورها عام 1973، ثم حفر قناة السويس الجديدة بتبرعات المصريين، لطبعاً لا يمكن التفريط في قناة السويس بأى حال من الأحوال لارتباطها بتاريخ وحاضر المصريين، وعادات القناة في تزايد عاماً تلو الآخر، وإنما المستهدف هو زيادة مواردها.

سياسيون يبررون رفضهم يقول طلعت خليل النائب السابق والأمين العام لحزب المحافظين، أنه حينما قام باستعراض مشروع القانون ومواده، لاحظ أن مواد القانون بها الفاظ مفخخة وكارثية سوف تؤثر على السيادة المصرية لإدارة هذا المرفق العالمى، كما أنها سوف تؤثر أيضاً على الدولة من الناحية الاقتصادية. فمن ناحية السيادة، معظم ما ذكره رئيس هيئة قناة السويس في كلمته مغلوطة ومواد القانون تتفق ماقاله، كما أن الموارد التى سوف تؤخذ من إيرادات هيئة قناة السويس تؤثر على الموازنة العامة للدولة التى بها مخصصات للتعليم والصحة، فطبقاً لمواد مشروع القانون الجديد، كما يؤكد طلعت خليل، ليس لمجلس إدارة هيئة قناة السويس صلاحيات على صندوق الهيئة المقرر إنشاؤه، ولا يستطيع أن يقرر المشروعات التى سوف يقيمها الصندوق، وكذا جنسية المستثمرين، وأصول هذه الشركات. ويوضح النائب السابق أن الحركة المدنية الديمقراطية تؤيد بشدة فكرة الاستثمارات وتطوير مرفق قناة السويس باستخدام القوانين الحالية ومنها القانون رقم 197 لسنة 1975، وكذلك القانون رقم 83 لسنة 2002 للمنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس والذي يبيع الاستثمارات بشكل عال جداً.

يرى سيد الطوحي ، القائم بأعمال رئيس حزب الكرامة ، أن الحس الشعبى حسم الأمر، ومن الضرورى بدء حملة قوية بعيداً عن السجال ، وتكون المطالب فيها واضحة وهى إسقاط هذا القانون ، ولفت إلى أن توقيت الإعلان عن هذا القانون هو مزيد من التوريط فى الديون، فالصندوق السيسى يوضح وجود مخطط، "تشرع بوجود مؤامرة كبرى ضد تاريخ الشعب المصرى ورموزه ، وقناة السويس رمز وطنى ضحى أبنائنا لأجلها ، بجانب فوائدها الاقتصادية".

على النهج نفسه يرفض محمد حسن خليل ، القيادى بالحزب الاشتراكى المصرى سياق القانون، قائلاً: "مايحدث هو مزيد من التوريط فى الديون، فالصندوق السيسى يساهم فى رهن كل أملاك الدولة وتذهب كل الموارد للصندوق، وتم خصخصة كيانات اقتصادية كبيرة" كما يشير إلى أن الصندوق الجديد يمس أهم أصل من أصول الشعب المصرى، ويعتبر رمزا للسيادة.

أما صلاح عدلى رئيس الحزب الشيوعى المصرى، فيرى أن الحملة الشعبية أصبحت حاجة ملحة لمواجهة قانون معيب بإنشاء صندوق لهيئة قناة السويس، مشدداً على ضرورة توسيع المشاركة ليشمل الحملة كافة الأحزاب والشخصيات التى تتفق مع الحركة المدنية حول خطورة هذا القانون.

كذلك تؤكد كريمة الحفناوى ، القيادية بالحزب الاشتراكى المصرى، أهمية سحب القانون وليس فقط إسقاطه، ويجب أن يكون خطاب الحملة واضح المعانى، وبأسلوب بسيط، لا يكتفى بـ «جيب - فى رأياها» - إنشاء الحملة الشعبية للدفاع عن قناة السويس بكافة المحافظات وليس فقط القاهرة، بجانب أهمية إنشاء صفحة للحملة على مواقع التواصل الاجتماعى، وعريضة لتجميع توقيعات المواطنين.

ويشدد أكرم إسماعيل مسؤول الملف السياسى بحزب العيش والحرية، على أن طريق الإقتراض بضمان صندوق هيئة قناة السويس أمر غير مقبول، حيث ترفض الجهات المقرضة إلا بضمانات واضحة من أهمها أن ترتبط بنشاط اقتصادى تضمن من خلالها السداد.

ويوضح معتمد سامى الرئيس السابق لحزب الكرامة، أن المعارضة للقانون ليست مرتبطة بالنظام، ولكنها مرتبطة بقضية تهم الجميع، والدليل على ذلك موقف حزبى التجمع والوفد - فى ذات السياق - فى إدارة قناة السويس، مطالب سامى بالتواصل مع الأحزاب والشخصيات العامة خارج الحركة المدنية.

إن فلسفة الصناديق الخاصة كان أساسها هيئات خدمية، ولكن هذا أمر غير وارد فى قناة السويس، لأنها ممر مائى ولها هيئة تدبرها، والذى يحدث هو تحويل هيئة قناة السويس إلى صندوق، وهذا خارج فلسفة الصناديق الخاصة.



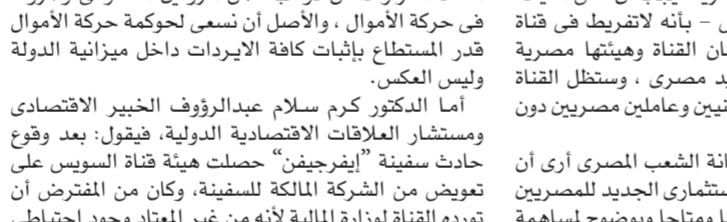
د. كرم سلام



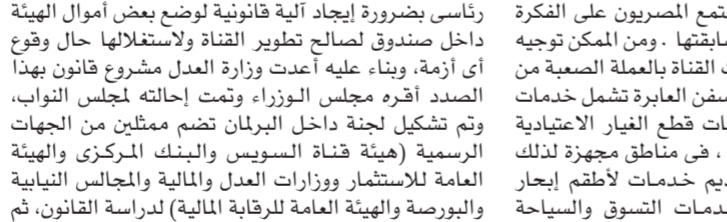
د. محمد عبد الهادي



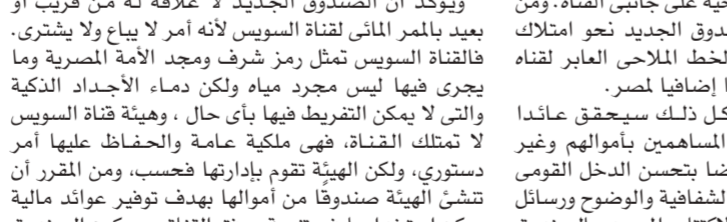
د. ياسر حسين



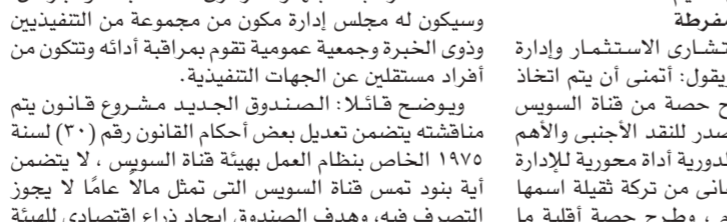
د. السيد خضر



حسام الغايش



أيهن الزيات



د. السيد خضر

أما الدكتور كرم سلام عبدالرؤف الخبير الاقتصادى ومستشار العلاقات الاقتصادية الدولية، فيقول: بعد وقوع حادث سفينة "إيفرجيفن" حصلت هيئة قناة السويس على تعويض من الشركة المالكة للسفينة، وكان من المفترض أن تورد القناة لوزارة المالية لأنه من غير المعتاد وجود احتياطي نقدى لمرفق القناة منذ سنوات طويلة ، ووقتها صدر توجيه رئيسى بضرورة إيجاد آلية قانونية لوضع بعض أموال الهيئة داخل صندوق لصالح تطوير القناة واستغلالها حال وقوع أى أزمة، وبناء عليه أعدت وزارة العدل مشروع قانون بهذا الصدد أقره مجلس الوزراء وتمت إحالته لمجلس النواب، وتم تشكيل لجنة داخل البرلمان تضم ممثلين من الجهات الرسمية (هيئة قناة السويس والبنك المركزى والهيئة العامة للاستثمار ووزارات العدل والمالية والمجالس النيابية والبرورصة والهيئة العامة للرقابة المالية) لدراسة القانون، ثم تم عرضه على الجلسة العامة.

ويؤكد أن الصندوق الجديد لا علاقة له من قريب أو بعيد بالمخبر المائى لقناة السويس لأنه أمر لا يباع ولا يشتري. فالقناة السويس تمثل رمز شرف ومجد الأمة المصرية وما جرى فيها ليس مجرد مياه ولكن دماء الأجداد الذكية والتي لا يمكن التفريط فيها بأى حال ، وهيئة قناة السويس لا تمتلك القناة، فهي ملكية عامة والحفاظ عليها أمر دستورى، ولكن الهيئة تقوم بإدارتها فحسب، ومن المقرر أن تنشئ الهيئة صندوقاً من أموالها يهدف توفير عوائد مالية يمكن استخدامها فى تنمية مرفق القناة، وسيكون الصندوق خاصاً لرقابة الجهاز المركزى للحسابات والبرلمان، وسيكون له مجلس إدارة مكون من مجموعة من التقنيين وذوى الخبرة وجمعية عمومية تقوم بمراقبة أدائه وتتكون من أفراد مستقلين عن الجهات التنفيذية.

ويوضح قائلاً: الصندوق الجديد مشروع قانون يتم مناقشته يتضمن تعديل بعض أحكام القانون رقم (30) لسنة 1975 الخاص بنظام العمل بهيئة قناة السويس ، لا يتضمن أية بنود تمس قناة السويس التى تمثل مالا عاملاً لا يجوز التصرف فيه، وهدف الصندوق إيجاد ذراع اقتصادى للهيئة يمكنها من تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة، وكل التصرفات تتعلق بالأموال الموضوعه بهذا الصندوق فقط، وهذا الصندوق لا يمس عائدات عبور السفن بالقناة التى يتم توريدها للخزانة العامة. مما يعنى أن السهدف هو زيادة موارد هيئة قناة السويس عبر الدخول ببعض المشروعات كصيانة وإصلاح وتموين السفن أو امتلاك سفن تجارية. ويضيف كرم سلام عبدالرؤف أن مجلس النواب لا يمكن أن يصدر قوانين تمس أحكام الدستور الذى يعبر



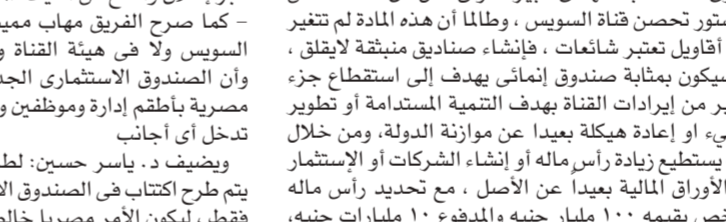
د. السيد خضر



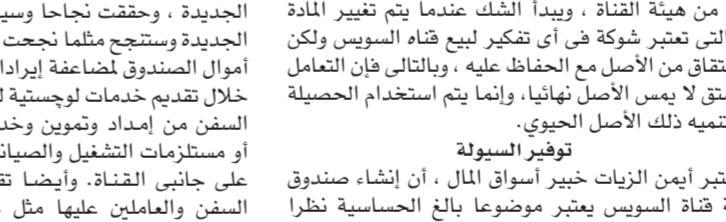
د. السيد خضر



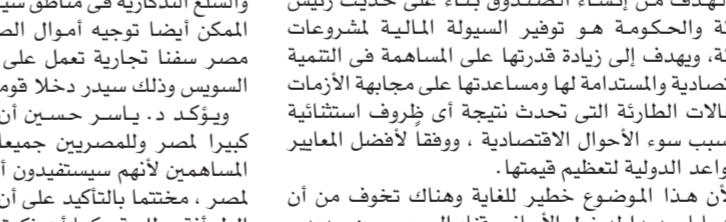
د. السيد خضر



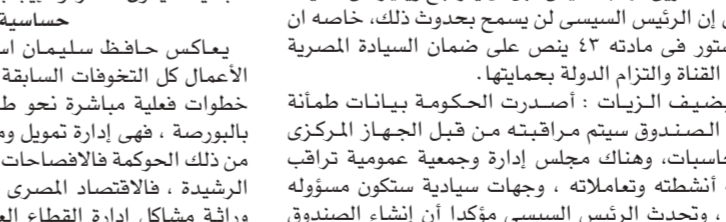
د. السيد خضر



د. السيد خضر



د. السيد خضر



د. السيد خضر

يرى محمد عبد الهادى خبير أسواق المال، أن المادة 43 من الدستور تحصن قناة السويس ، وطالما أن هذه المادة لم تتغير فأى أقاويل تعتبر شائعات ، فإنشاء صندوق منبثقة لايفلتق، بل سيكون بمثابة صندوق إنمائي يهدف إلى استقطاع جزء صغير من إيرادات القناة بهدف التنمية المستدامة أو تطوير موانئ، أو إعادة هيكلة بعيداً عن موازنة الدولة، ومن خلال ذلك يستطيع زيادة رأس ماله أو إنشاء الشركات أو الاستثمار فى الأوراق المالية بعيداً عن الأصل ، مع تحديد رأس ماله المرخص بقيمة 100 مليار جنيه والمدفوع 10 مليارات جنيه، وتكون موارد الصندوق من نسبة إيرادات القناة أو تخصيص جزء من هيئة القناة ، ويبدأ الشك عندما يتم تغيير المادة 43 التى تعتبر شوكة فى أى تفكير لبيع قناة السويس ولكن الاشتقاق من الأصل مع الحفاظ عليه ، وبالتالي فإن التعامل بالاشتق لا يمس الأصل نهائياً، وإنما يتم استخدام الحصيلة فى تنمية ذلك الأصل الحيوى.

يعتبر أيمن الزيات خبير أسواق المال ، أن إنشاء صندوق هيئة قناة السويس يعتبر موضوعاً بالغ الحساسية نظراً لأهمية قناة السويس ورمزيتها بالنسبة للمصريين . والهدف من إنشاء الصندوق بناءً على حديث رئيس الهيئة والحكومة هو توفير السيولة المالية للمشروعات الاقتصادية والمستدامة لها ومساعدتها على مجابهة الأزمات والحالات الطارئة التى تحدث نتيجة أى ظروف استثنائية أو بسبب سوء الأحوال الاقتصادية ، ووفقاً لأفضل المعايير والتواعد الدولية لتعظيم قيمتها. ولأن هذا الموضوع خطير للغاية وهناك تخوف من أن يكون باباً جديداً لدخول الأجنبيات قناة السويس من جديد ، تحدث الفريق مهيب ميمش قبل أن يتراجع ويغير من حديثه، وقال إن الرئيس السيسى لن يسمح بحدوث ذلك، خاصة أن الدستور فى مادته 43 ينص على ضمان السيادة المصرية على القناة والتمزام الدولى بحمايتها.

ويضيف الزيات : أصدرت الحكومة بيانات طمأنة بأن الصندوق سيتم مراقبته من قبل الجهاز المركزى للحسابات، وهناك مجلس إدارة وجمعية عمومية ترأب كافة أنشطته وتعاملاته ، وجهات سيادية ستكون مسؤوله عنه ، وتحدث الرئيس السيسى مؤكداً أن إنشاء الصندوق يهدف لتكوين احتياطات مالية لدعم المشروعات المستقبلية وتقليل الاعتماد على وزارة المالية. لكن يظل هناك تخوف لدى المواطنين من أن يكون إنشاء الصندوق باباً لبيع بعض الأصول للأجانب أو العرب.

مطلوب شفافية ووضع د. ياسر حسين سالم المحاضر بالجامعات والخبير الاقتصادى والمالى يرى أن الموضوع حساس جداً للشعب المصرى لأنه يمس الأمن القومى والأمن الاقتصادى المصرى

البدائية يقول د. السيد خضر الباحث فى الاقتصادى : "تأتى فكرة إنشاء صندوق هيئة قناة السويس من أجل زيادة قدرة الهيئة الاقتصادية على المساهمة فى التنمية الاقتصادية المستدامة لمرفق هيئة قناة السويس وتطويره من خلال الاستغلال الأمثل لأمواله خاصة أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لم يتم الاستفادة منها بشكل وتعظيم قيمتها، والمساعدة على تمكين هيئة قناة السويس من مواجهة الأزمات والاختلالات والحالات الطارئة التى يواجهها العالم والتي تؤثر على أداء الاقتصاديات ، كما يهدف إنشاء الصندوق إلى تمكين هيئة قناة السويس من القيام بجميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وكذلك مدى مساهمة الصندوق فى عمليات تأسيس الشركات، أو فى زيادة رؤوس أموالها، والاستثمار فى الأوراق المالية

بالإضافة إلى ذلك - من وجهة نظره - فإن الصندوق سيستثمر فى شراء وبيع واستئجار واستغلال الأصول الثابتة والمنقولة والانتفاع بها فى المنطقة الاقتصادية. كما تاتى موارد الصندوق من خلال نسبة من إيرادات قناة السويس، كما ستكون هناك إدارة مستقلة للصندوق تخضع للشفافية والإفصاح والمساءلة عن كافة الأنشطة الاستثمارية التى تتم فى المنطقة الاقتصادية دون تدخل أى عنصر أجنبى ، لذلك تسعى إلى استكمال مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادى والإدارى وكذلك تحقيق التوازن فى مؤشرات الاقتصاد الكلى ، وتحقيق الاستقرار المالى وفتح عملية الإصلاح الاقتصادى الشامل وتحفيز النمو المستدام

يعاكس ذلك الخبير الاقتصادى د. حسام الغايش ، أن هناك حالة من الارتباك سببها الموافقة الأولية للبرلمان على قانون إنشاء صندوق مملوك لهيئة قناة السويس ، فالقناة تمثل حالة التى تمانى مصر من أزمة اقتصادية ، حيث أن أسلافهم تكبدوا خسائر فى الأرواح أثناء الانتصارات، ظلت القناة محفورة فى ذكرياته وفى مناهجه المدرسية، كما خاضت مصر حروباً للحفاظ على سيادتها على قناة الشحن الدولية هذه.

ويضيف: التعديلات الميدانية التى وافق البرلمان عليها تسمح بإنشاء صندوق استثمار مملوك لهيئة قناة السويس بقيمة 100 مليارات جنيه، ووفقاً للقانون، سيتمكن الصندوق الجديد من شراء وبيع واستئجار وتأجير واستغلال الأصول الثابتة والمحملة المنقولة والاستفادة من قناة السويس، وهى واحدة من أهم مصادر العملات الأجنبية فى مصر.

ويستطرد قائلاً: بلغت إيرادات القناة 7.9 مليار دولار فى عام 2022، ارتفعا من 6.8 مليار دولار فى العام السابق، فى الوقت الذى تمانى مصر من أزمة اقتصادية بعدما فقدت جزءاً كبيراً من السياح الأوكرانيين والروس، بسبب الحرب، والذين شكلوا 40 ٪ من ثمانية ملايين سائح فى عام 2021. كما فقدت مصر فى عام 2022 حوالى 20 مليار دولار بسبب خروج المال الساخن من سوق الدين المصرى، وتدهور الجنيه المصرى بشكل كبير إلى نحو 57٪ من قيمته ، وبالتالي دفعت هذه التطورات إلى اللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولى.

يضيف د. حسام الغايش أنه على الرغم من تأكيدات رئيس هيئة قناة السويس، فإن الصندوق المقترح سييسى لاستقطاب مستثمرين أجانب لن يتحكموا فى الممر المائى أو أى من أصول هيئة قناة السويس التى لا يمكن إدارتها وأن هدف الصندوق هو الاستثمار فى مشاريع مشتركة ونسبة اعلى لهيئة قناة السويس ، وبالرغم من ذلك فإن هذه البيانات لم تطمئن المصريين، لذلك أتوقع أن تشهد الفترة المقبلة تحركات سياسية فى محاولة لوقف مرور مشروع القانون، حيث أن هناك عدداً كبيراً من النواب اعترضوا على التعديلات المقدمة فى المسودة وراوا أن هدفها هو بيع الأصول المملوكة من قبل هيئة قناة السويس

ويؤكد الغايش أن الفريق مهيب ميمش الرئيس السابق لهيئة قناة السويس والمستشار الحالى للرئيس ، كان له موقف رائع عندما قال إن مشروع القانون الجديد مستحيل تنفيذه ويفتح الباب لوجود أجنبى فى إدارة قناة السويس، وقد تغير النظام الذى استندت إليه القناة لسنوات عديدة ، وأكد أن الرئيس تحدث عن فكرة إنشاء صندوق هيئة قناة السويس، ومدى أهمية وجود مائة مائة ضخمة لهذا المكان الهام ، ووفقاً للمادة 43 من الدستور (التي تنص على التزام الدولة بحماية قناة السويس وتنميتها والحفاظ عليها بضمانها ممر مائى دولياً مملوكاً لها). مع العلم أنه توجد موارد أخرى، مثل تموين السفن، فليتبنا 22 ألف سفينة، ويمكن عمل إمداد تجارى، وصيانة وإصلاح وإمداد إدارى للسفن، ويمكن أن تمتلك سفناً تجارية لصالح القناة ، يتم تشغيلها على الخطوط الملاحية وبالتالي رفع قيم الإيرادات المتحصلة من هيئة قناة السويس.

تحقيق : بسمة رمضان